

تحليل فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الزراعي في العراق

للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (*)

أ.د. لورنس يحيى صالح

جامعة بغداد

كلية الإدارة والاقتصاد

lorance_phd@yahoo.com

م. م منذر عليوي حميد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

Monther.alewi@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.2.4>

تاريخ النشر ٢٠٢٢/٨/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/١١

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/٣

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة (الإنفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف) والقطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) واستخدام أدوات التحليل القياسي لمعرفة تأثير بعض المتغيرات الكلية (الإنفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف) على القطاع الزراعي في العراق لمدة الدراسة، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من أهمها يعاني الاقتصاد العراقي من عدة مشاكل التي انعكست على القطاعات الاقتصادية ونتيجة المشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي وما زال يعاني منها بسبب الظروف غير الملائمة وقلة الأمطار والمياه وانخفاض معدل غلة المساحة المزروعة وهجرة الفلاح الأرض وغيرها.

ووفقاً لمرونة الأجل القصير والطويل فإنه في الأجل القصير كانت أسعار الفائدة سالبة في تأثيرها في ناتج القطاع الزراعي، ورفع كلفة الإنتاج الزراعي، وفي الأجل الطويل موجبة في التأثير، وهذا التناقض يعني أن سعر الفائدة التي كانت تؤخذ على القروض الزراعية لم يكن له تأثير على الناتج الزراعي في العراق، بسبب انحراف القروض الزراعية عن مسارها واتجاهها نحو الإنفاق الاستهلاكي، وعليه يوصي الباحث إلى لغرض تطوير الزراعة ضرورة استغلال الفوائد النفطية المتحققة في كل عام وتوجيهها لتطوير النمو الاقتصادي الزراعي، وتزويدها بالمواد الأولية ولمعدات وتحديث طرق التصنيع واستخدام التكنولوجيا القادرة على زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة والعمل على زيادة الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية، وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية بصورة تعزز من قدرات البلد على التقليل من حجم الاستيرادات من جهة وتنامي فرص التصدير من جهة أخرى ولذلك برفع نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الإنفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٣) العدد (٢) ٢٠٢٢

الصفحات: ٨٢-٦٥

(*) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحث الأول.

Analysis of the effectiveness of some macroeconomic variables on the agricultural sector in Iraq for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to clarify the nature of the relationship between some macroeconomic variables represented (public spending, interest rate, exchange rate) and the agricultural sector in Iraq for the period (2004-2020) and using standard analysis tools to know the impact of some macro variables (public spending, interest rate, exchange rate)) on the agricultural sector in Iraq for the duration of the study, and the researcher reached several conclusions, the most important of which is that the Iraqi economy suffers from several problems, which are reflected on the economic sectors and as a result of the problems that the agricultural sector has suffered and is still suffering from due to inappropriate conditions, lack of rain and water, and a low area yield rate Cultivated and the migration of the farmer land and others. According to the short-and long-term flexibility, in the short term, interest rates were negative in their impact on the output of the agricultural sector, raising the cost of agricultural production, and in the long term positive in effect, and this contradiction means that the interest rate that was taken on agricultural loans had no effect on the output Agricultural loans in Iraq, due to the deviation of agricultural loans from their course and a trend towards consumer spending, Accordingly, the researcher recommends for the purpose of developing agriculture the necessity of exploiting the oil surpluses achieved each year and directing the development of agricultural economic growth, providing them with raw materials and equipment, modernizing manufacturing methods and using technology capable of increasing production and reducing costs and working to increase local production directed to the local market, by expanding the production base in a way It enhances the country's capabilities to reduce the volume of imports on the one hand and the growth of export opportunities on the other hand, and therefore by raising the percentage of the non-oil sectors' contribution to the real GDP.

Key words: The agricultural sector, public spending, the interest rate, the exchange rate.

المقدمة:

ازدادت تشوهات هيكل الاقتصاد العراقي بعد اكتشاف النفط، فبدلاً عن أن تساعد العائدات من العملات الصعبة التي ترتبت على تصدير النفط الخام في تصحيح التشوه في هذه الهيكلية، وفي المساهمة في إرساء قواعد انطلاق للتنمية مستدامة، تقوم على تنمية النشاطات الإنتاجية والخدمية في القطاعات غير النفطية، بما يزيد ويعمق التشابكات الاقتصادية بين كافة النشاطات الإنتاجية، النفطية والاستخراجية وغير النفطية، وخصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة والمواصلات والتشييد والبناء، وغيرها من النشاطات الإنتاجية والخدمية المحلية، وبما يفضي إلى تقليل الاعتماد على استخراج وتصدير النفط الخام، وهو نشاط آيل إلى النضوب في مستقبل غير بعيد في كل الأحوال، إذ عانى الاقتصاد العراقي من مشكلات بنيوية لازمت منذ اكتشاف النفط وتصديره إلى حد الآن، ومع وجود موارد اقتصادية كبيرة فإن التخلف في القطاع الزراعي مازال يضرب بجذوره منذ العقود الماضية، وكانت السياسات السابقة قاصرة عن معالجة هذه المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع الذي يتصف باختلال هيكل الإنتاج وانعكاس ذلك على هيكل الموازنة العامة للدولة.

أولاً: مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول المسار الذي اتخذته القطاعات الاقتصادية بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) ومدى قدرة هذه القطاعات في تقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

ثانياً: فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها: بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية التي واجهها الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) التي خلفت آثار مالية ونقدية وأمنية انعكست بصورة سلبية على القاعات الاقتصادية بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة.

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة (الإنفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف) والقطاع الزراعي في العراق، واستخدام أدوات التحليل القياسي لمعرفة تأثير بعض المتغيرات الكلية (الإنفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف) على القطاع الزراعي في العراق لمدة الدراسة.

خامساً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحديد وتحليل مدى فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق العام، سعر الفائدة، سعر الصرف) في معالجة الاختلالات القطاع الزراعي في العراق، وما تشكله هذه الاختلالات من عائق أمام التنمية وفرص النهوض بالاقتصاد العراقي.

الدراسات السابقة:

١. دراسة سلام كاظم (٢٠١١):

تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩) يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال بنية الناتج والناجم عن التركيز على قطاع واحد وبشكل كبير، ألا وهو قطاع النفط والذي يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد وما ينجم عن (٦٧)

ذلك من تركيز إيرادات الموازنة العامة بصورة أساسية على النفط، لذا فإن العجز في الموازنة العامة للدولة هو أحد الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة للعراق لمدة الدراسة وتحليل وبيان الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبيان الاختلالات الهيكلية، وقد توصل الباحث إلى أن اختلال بنية الناتج نتيجة الاعتماد على قطاع النفط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات وانعكاسها على خفض الإيرادات، وبالتالي عجز الموازنة أي إن العلاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل نمو الناتج المحلي، وهذا يتفق مع الفرضية وأوصى بمعالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي يعني زيادة ناتج وأهمية القطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في إجمالي الصادرات، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة التصدير التي تخضع للتغيرات الخارجية.

٢. دراسة محمد طاهر نوري الموسوي:

الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي

للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣)

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود اختلال في هيكله الاقتصادي يتمثل في عدم تكافؤ العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة له مع وجود حالة من عدم استقرار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وفق النسب والمستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية، وإن الهدف من البحث تقديم تحليل كمي لأبرز أنواع الاختلالات الهيكلية المتمثلة باختلال الهيكل الإنتاجي واختلال الهيكل التجاري واختلال هيكل الموازنة العامة وإبراز أثر تلك الاختلالات على النمو القطاعي العام والتشغيل، وقد توصل الباحث إلى أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ناجمة عن عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية نحو الأهداف التي من شأنها تعظيم المنافع الاجتماعية بشكل ديناميكي مستدام، وقد أوصى إلى أن الحل الأفضل لتجاوز مشكلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي يكمن في التخلص التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد بدعم نمو القطاعي الإنتاجي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات لاسيما السياحة بأنواعها ولا يتم ذلك إلا بخلق الموائمة والتناغم بين السياسات الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاع الزراعي في

العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

أولاً: الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لأن ظاهرة تزايدته أصبح أمراً طبيعياً في الدول على اختلاف أنظمتها، ويرجع السبب في ذلك إلى توسع دور الدولة في إشباع الحاجات وتزايد عدد السكان لخلق بنية تحتية مناسبة للاقتصاد، ويتحدد حجم الإنفاق العام بحجم الإيرادات المالية المتوافرة سواء كانت من مصادر طبيعية (النفط والغاز) أو اعتيادية (الرسوم والضرائب) أو استثنائية (إصدار نقدي وقروض)، كل هذا يحد من قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق. ويعرف أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (محمد، ٢٠١٣: ٢١)، ويعرف أيضاً بأنه جميع مدفوعات ومشتريات الحكومة المركزية والأقاليم من السلع والخدمات المختلفة خلال سنة مالية معينة، سواء كان لتغطية الاستهلاك الجاري أو الاستثماري (الداغر، ٢٠١٨: ٢٢٧)، وكذلك (٦٨)

يُعرف على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات العامة بهدف إشباع حاجة عامة (الوادي، ٢٠١٠: ٩٩).

١. عناصر الإنفاق العام:

يأخذ الإنفاق العام شكل الإنفاق النقدي، إذ يمثل في الحقيقة أداة سهلة وغير معقدة بيد الحكومة للقيام بواجباتها تجاه المجتمع، فضلاً عن ذلك تسهيل أداء عمل النظام المالي بما يضمن العمل بمبدأ الشفافية وتسهيل تطبيق مبدأ الرقابة على النفقات العامة وبما يحقق الأهداف والمصالح العامة (الجنابي، ١٩٩١: ١٧).

أما الجهة القائمة بالإنفاق فتكون النفقة العامة صادرة عن الحكومة أو هيئاتها التي تتمتع بشخصية معنوية بما فيها هيئات الاقتصاد العام ومؤسساته والولايات ضمن الدول الاتحادية، كذلك يمكن أن تكون هذه الهيئات هي الشخص العام المحلي كمجالس المحافظات في المدن ضمن الدول الموحدة، وهنا لا يمكن اعتبار ما ينفقه الأفراد نفقة عامة حتى وإن كان الهدف من إنفاقها تحقيق نفع عام إنما يدخل ضمن إطار الإنفاق الخاص (الجنابي، ١٩٩١: ٥٨).

وفيما يخص الغرض من الإنفاق العام، فإن الهدف من النفقات العامة هو تحقيق منفعة عامة تشمل جميع أفراد المجتمع ويعمل على إشباع حاجاتهم العامة يكون جميع الأفراد حاصلين على النفع الناتج من الإنفاق العام لتحقيق حاجة عامة وليست خاصة (العمرى، ١٩٨٦: ٢١).

٢. أشكال النفقات العامة:

تتخذ النفقات العامة بأحد الأشكال الآتية: (القيسي، ٢٠١٥: ٤٠)

أ. الرواتب والأجور: وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية والسابقة (المتقاعدين).

ب. ائتمان مشتريات الحكومة: وهي مبالغ تدفعها الحكومة لشراء البضائع التي تحتاجها الحكومة ومرافقها العامة.

ت. الاعانات والمساعدات: وهي نفقات تصرفها الحكومة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل والهدف من تقديمها دعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية وتدفع بشكل نقدي أو عيني.

ث. تسديد الدين العام وفوائده: ويتمثل بما تستدينه الحكومة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقرض.

ثانياً. مفهوم سعر الفائدة:

يُعد سعر الفائدة من أهم المتغيرات التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، إلا أن ذلك يعتمد بالدرجة الأساس على مدى تطور النظام المالي والمصرفي فهي تختلف باختلاف مستوى تطور كل بلد، كما أن نجاحه في تحقيق أهدافه يعتمد على مدى تطور وتوسع القطاع الخاص أي على مدى توسع الاستثمارات، وهذا الأمر مختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية. وقد تطور مفهوم سعر الفائدة عبر الأزمنة بحيث اختلف باختلاف الظروف والنظم الاقتصادية التي تناولته (ابراهيم، ٢٠١٤: ٣٩٣)، فقد تعددت آراء الاقتصاديين حول تحديد دقيق لمفهوم سعر الفائدة، وعلى الرغم من تعدد هذه المفاهيم إلا أن جوهرها واحد.

١. أهمية سعر الفائدة:

يُعد سعر الفائدة من المتغيرات المهمة في المصارف التجارية، فالتغيرات في أسعار الفائدة تؤثر مباشرة على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء ذوات الفائض المالي فيه أو ذوات العجز المالي فيه، كما تؤثر في السيولة المحلية بصفة عامة. ومن ناحية أخرى يؤثر سعر الفائدة في قرارات الأفراد الخاصة بتوزيع الدخل بين الإنفاق الاستهلاكي الحاضر والادخار لدى المصرف التجاري، بالتالي فإن سعر الفائدة يؤثر على قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار (محمود، ٢٠١٣: ١٤٥).

٢. وظائف سعر الفائدة:

- أ. حماية مدخرات الأفراد وتوجيه هذه المدخرات في الاستثمارات المالية بغرض تحقيق نمو في الاقتصاد (رياض، ٢٠٠٨: ٩٦).
- ب. يعد أداة فاعلة في تحديد كمية عرض الائتمانات المتوافرة، وكذلك تجهيز الأموال المقترضة التي تمول مشاريع الاستثمارات ذات العوائد المتوقعة المرتفعة.
- ت. يعمل على تحقيق موازنة في عرض النقد والطلب عليه.

ثالثاً: مفهوم سعر الصرف وأهميته:

يُعد سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية وجزءاً أساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية، ونتيجة لاتساع حجم العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين دول العالم المختلفة جاءت أهمية تنظيم التعامل بالصرف الأجنبي، وتحديد سعر صرف لكل عملة مقابل غيرها من العملات الأجنبية، الذي على أساسه يتم تحديد قيمة السلع الأجنبية بالعملة المحلية، ويؤكد هذه الأهمية الاستراتيجية لسعر الصرف التطور والنمو في العلاقات التجارية والمالية الدولية، فضلاً عن ذلك يعد سعر الصرف أداة أساسية للسياسة الاقتصادية بل يمكن عده رمزاً معبراً عن القوة الاقتصادية والسياسية للدولة. ويُقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

رابعاً. مفهوم هيكل الإنتاج:

يُعبّر هيكل الإنتاج عن مدى المساهمة النسبية لكل قطاع إنتاجي في البلد في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، كما يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال اعتماد سلسلة زمنية توضح مدى تطور نسب المساهمات القطاعية وبالتالي بيان مدى ابتعاد أو اقتراب التوزيع القطاعي عن النسب المثلى للتوزيع، ومن المفترض أن يكون هنالك تكافؤ في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما تحقق ذلك فإنه يدل على تنوع الاقتصاد الوطني وعدم التركيز.

إن مستوى النمو في القطاعات المختلفة ينعكس في مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وفي حصص المجاميع القطاعية من جهة أخرى، وإن أي تغيير في نسب مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغيير مباشر في أهميتها (Republic, 2005: 24).

وإن التطور الهيكلي يهدف إلى زيادة المساهمة غير النفطية لقطاعات الإنتاج كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لذا فإن الجهود تركز على تطوير القطاعات المنتجة وتأكيد الاستخدام

الكفاءة للموارد المتاحة في القطاع الواحد، وإن أهمية القطاعات غير النفطية تتمثل بأنها النشاطات الرئيسية التي تعدل وتنوع تركيب الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أنها تزيد من توظيف العمل المحلي.

المحور الثاني: تحليل الإنفاق العام ومكوناته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

يوضح الجدول (1) تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ومعدل النمو السنوي للإنفاق ونسبة الإنفاق الجاري والاستثماري إلى الإنفاق العام في العراق، إذ نلاحظ من الجدول أن الإنفاق العام بلغ (31521) مليار دينار في سنة ٢٠٠٤ واستمر بالارتفاع لغاية سنة ٢٠٠٨، إذ بلغ الإنفاق العام (67278) مليار دينار، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط والسياسة التوسعية التي اتبعتها الحكومة التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتقليل نسبة الفقر وزيادة دخل الفرد، وذلك بتعديل سلم رواتب العاملين لرفع المستوى المعاشي وتقليل البطالة وزيادة الإنفاق على الملف الأمني، فضلاً عن زيادة الإنفاق على البنى التحتية وإعادة الإعمار والدمار الذي لحق العديد من مرافق الدولة نتيجة الحروب، أما في سنة ٢٠٠٩ فنلاحظ انخفاض الإنفاق العام ليصل إلى (55590) مليار دينار، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، بعد ذلك أخذ الإنفاق العام بالارتفاع، إذ بلغ (125321) مليار دينار في سنة ٢٠١٤، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام، بعدها أخذ الإنفاق العام بالانخفاض في سنة ٢٠١٥ و٢٠١٦ جراء قيام الحكومة باتباع سياسة تقشفية، فضلاً عن الضغوط الناتجة عن زيادة الإنفاق العسكري والأزمة الإنسانية التي تسبب بها تنظيم داعش، ليعاود الارتفاع مرة أخرى ولكن بوتيرة أقل من السابق كسياسة وقائية للتقليل من أثر صدمات النفط، إذ بلغ سنة ٢٠١٧ (75490) مليار دينار، وبلغ (80873) مليار دينار سنة ٢٠١٨ واستمر بالارتفاع حتى سنة ٢٠١٩ إذ بلغ (111724) مليار دينار بسبب التعافي في أسعار النفط الخام وزيادة إيراداته، فضلاً عن استقرار الوضع الأمني، وبسبب تخوف العالم أجمع من ظهور مرض غريب أصابة الصين وانتشاره بسرعة في بقية دول العالم وعدم السيطرة عليه ووفاة العديد من البشر أدى إلى انخفاض الإنفاق العام، إذ بلغ (76082) مليار دينار سنة ٢٠٢٠ نتيجة توقف الحياة وانشغال العالم في إيجاد حل لهذا المرض^(١).

الجدول (1) تطور حجم الإنفاق العام (الإنفاق الجاري والافاق الاستثماري) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	الإنفاق العام (1)	الإنفاق الجاري (2)	الإنفاق الاستثماري (3)	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام % (4)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام % (5)	معدل التغير السنوي للإنفاق العام % (6)
٢٠٠٤	31521	27597	3924	87.6	12.4	-
٢٠٠٥	30861	27066	3795	87.8	12.3	2.2-
٢٠٠٦	37495	32218	5277	85.9	14.1	21.6
٢٠٠٧	39310	32721	6589	83.3	16.9	4.8
٢٠٠٨	67278	52302	14976	7736	22.4	71.2
٢٠٠٩	55590	45941	9649	82.6	17.5	17.4-
٢٠١٠	70135	54581	15554	77.8	22.3	26.2
٢٠١١	78760	60926	17833	77.4	22.6	12.3
٢٠١٢	105140	75789	29351	72.2	27.9	33.5
٢٠١٣	119130	78747	40381	66.1	33.9	13.3
٢٠١٤	125320	86568	38753	69.1	31.0	5.2

(١) البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ص ٢٩.

السنوات	الإنفاق العام (1)	الإنفاق الجاري (2)	الإنفاق الاستثماري (3)	نسبة مساهمة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام % (4)	نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام % (5)	معدل التغير السنوي للإنفاق العام % (6)
٢٠١٥	84695	56917	27778	67.3	32.8	32.5-
٢٠١٦	73571	55163	18408	74.9	25.1	13.2-
٢٠١٧	75491	59026	16465	78.3	21.9	2.6
٢٠١٨	80873	67053	13820	82.9	17.1	7.1
٢٠١٩	111724	87301	24423	78.2	21.8	38.1
٢٠٢٠	76082	60866	15216	80.1	19.9	31.9

المصدر: تقارير ونشرات إحصائية صادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط ووزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ولسنوات متفرقة.

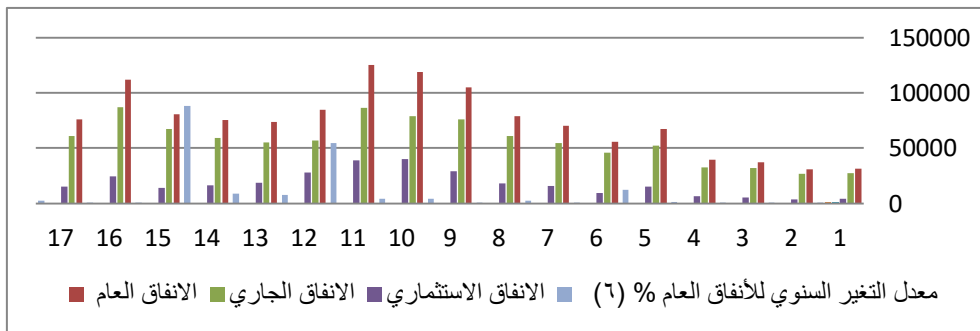
أما الإنفاق الجاري فيمثل الالتزامات المالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها لتيسير واجباتها وسد مستلزمات الأنشطة التابع لها، إذ يمكن تحليل تطور واتجاه الإنفاق الجاري في العراق من خلال البيانات في الجدول (1) ونسبة مساهمته في الإنفاق العام^(١). عند تحليل حجم الإنفاق الجاري نلاحظ أنه شهد تذبذبات ومعدلات نمو سلبية أحياناً، وهذا يعود إلى عدم استقرار الأوضاع بصورة عامة، فنلاحظ أن الإنفاق الجاري بلغ (27597) مليار دينار في سنة ٢٠٠٤ انخفض في سنة ٢٠٠٥ ليبلغ (27066) مليار دينار ليعاود الارتفاع في سنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ نتيجة لازدياد أعداد العاملين والوظائف الجديدة وتوسع جهاز الحكومة الإداري، فضلاً عن التعديلات التي أجرتها الحكومة على الرواتب^(٢)، كذلك ازدياد المصروفات التشغيلية الناتجة عن توفير مستلزمات انتاج الدوائر الحكومية ودفع فوائد الدين العام، لينخفض مرة أخرى في سنة ٢٠٠٩ نتيجة انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، فيما بعد ازداد الإنفاق الجاري ليبلغ سنة ٢٠١٤ (86568) مليار دينار، والسبب هو تمويل النفقات العسكرية نتيجة الحرب ضد داعش، لينخفض في سنة ٢٠١٥ انخفاضاً شديداً ليبلغ (56917) مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف سنة ٢٠١٤، بعدها ازداد ليبلغ سنة ٢٠١٦ (55163) مليار دينار واستمر بالزيادة ليزداد بشكل أكبر سنة ٢٠١٨ ليبلغ (67053) مليار دينار، وسنة ٢٠١٩ (87301) مليار دينار، وهذا يعود إلى تحسن الوضع الأمني وتحرر المدن من تنظيم داعش وزيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما لبث أن انخفض في سنة ٢٠٢٠، إذ بلغ (60866) مليار دينار، نتيجة الوباء الذي اجتاحت العالم (كوفيد-١٩).

وعند تحليل الإنفاق الاستثماري إذ يُعد أحد الوسائل المهمة التي تستخدم لتوجيه النشاط الاقتصادي ويعكس مدى رغبة الحكومة في تحقيق ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد المكون الثاني من مكونات الإنفاق العام الذي يحظى بأهمية خاصة في التنمية لما يهدفه من إنشاء مجموعة واسعة من المشاريع وتطوير المؤسسات القائمة في قطاعات الاقتصاد كافة، ويعرف على أنه الإنفاق الاستثماري لشراء المعدات والمكانن وبناء المصانع والجسور والطرق، أي إن كل زيادة تعد بمثابة اصلاح طاقة معطلة أو إضافة طاقة إنتاجية جديدة، والجدول (1) يبين الإنفاق الاستثماري في العراق، إذ نلاحظ أنه شكل نسب منخفضة إلى إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة تراوحت بين (5%-33%)، وهذا يدل على هيمنة الإنفاق الجاري في هيكل الإنفاق العام، كما يعكس قصور الحكومة بالجانب الاستثماري على الرغم من مكانته في زيادة التراكم الرأسمالي وتوسيع الطاقة

(١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص ٧٠.

(٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي والإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٦، ص ٤.

الإنتاجية ومن ثم زيادة الدخل، بسبب الظروف السياسية والأمنية التي مر ويمر بها البلد. وبالنظر إلى بيانات الجدول (1) نجد إن الإنفاق الاستثماري استمر بالارتفاع منذ سنة ٢٠٠٤، إذ بلغ (3924) مليار دينار إلى (14976) مليار دينار في سنة ٢٠٠٨، ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الصادرات النفطية، لينخفض سنة ٢٠٠٩ ليبلغ (9649) مليار دينار نتيجة الركود الاقتصادي وتأثر إيرادات صادرات العراق النفطية بالأزمة المالية العالمية وانعكاسه على حجم الإنفاق العام، ثم ارتفع سنة ٢٠١٠ واستمر بالارتفاع حتى بلغ (40381) مليار دينار سنة ٢٠١٣ وبنسبة مساهمة في الإنفاق العام بلغت (33.9%) نتيجة للفائض الكبير الذي تحقق في الميزانية العامة بسبب الاستقرار النسبي الذي شهده العراق وزيادة الإيرادات النفطية، مما أدى إلى توسع حجم الإنفاق على المشاريع وإعادة الإعمار وخلق فرص عمل جديدة، أما في سنة ٢٠١٤ فقد انخفض الإنفاق الاستثماري واستمر بالانخفاض حتى سنة ٢٠١٨ الذي بلغ فيها (13820) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الإنفاق العام (17.1%)، بسبب الوضع الأمني وانخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق العسكري الذي انعكس بشكل سلبي على عجلة الإعمار والبناء، فضلاً عن تدمير المشروعات الاستثمارية وأغلب مشاريع البنى التحتية، أما في سنة ٢٠١٩ فقد ارتفع إلى (24423) مليار دينار نتيجة حركة الإعمار الكبيرة التي شهدتها معظم المناطق المحررة، ولكن لم يستمر ذلك طويلاً فبسبب ظهور وباء كوفيد-١٩ وانشغال العالم في إيجاد الحلول لهذا الانتشار السريع للمرض وتوقف الحياة انخفض الإنفاق الاستثماري إلى (15216) مليار دينار سنة ٢٠٢٠ وبنسبة مساهمة بلغت (19.9%) وكما في الشكل (1).



الشكل (1) تطور حجم الإنفاق العام (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري) في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

ثانياً: تحليل تطور سعر الفائدة في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤):

عند استهداف البنك المركزي لمبدأ سعر الفائدة فإن هذا المبدأ أكثر واقعية من استهداف المعروض النقدي، وهذا وصف لكثير من البنوك المركزية في الدول المتقدمة التي تستهدف مبدأ معدل الفائدة قصير الأجل على القروض ما بين المصارف في مجال صناعيتها للسياسة النقدية قصير الأجل وبناء سياسة طويلة الأجل مرتكزة على المتغير الأهم اقتصادياً وهو الاستقرار السعري طويل الأجل. ولسعر الفائدة آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية، فضلاً عن أثرها في الاستثمار، إذ يمتد أثر سعر الفائدة حتى يصل تأثيره في سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فعند ارتفاع سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى انخفاض الائتمان الذي يؤثر في الاستثمار والإنتاج سلباً مما يؤثر بشكل أو بآخر على الصادرات، ومن ثم على المستوى التوازني للدخل ومعدل دخل الفرد. ومن خلال الجدول (2) يتبين اتجاه أسعار الفائدة (٧٣)

في العراق خلال مدة الدراسة الذي يتضح منه ارتفاع أسعار الفائدة بعد عام ٢٠٠٥ لتصل في عام ٢٠٠٨ إلى (16%)، إذ اكتسبت إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي وللمرة الأولى استقرار انعكس بدوره على استقرار المعاملات في الاقتصاد العراقي ودعم من النظام المالي ومنح السياسة النقدية فرصة استقرار في أقصى الظروف الاستثنائية، بعدها أخذ سعر الفائدة بالانخفاض ليصل إلى (11.9%) عام ٢٠١٧ واستمر بهذا المعدل حتى عام ٢٠٢٠، وهذا الانخفاض كان له دور كبير في جلب الاستثمارات إلى داخل البلد، الأمر الذي أدى إلى تحسن القوة الشرائية للعملة العراقية واستقرار أسعار الصرف، وكما موضح في الجدول (2).

الجدول (2) تطور أسعار الفائدة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	اسعار الفائدة	السنوات	أسعار الفائدة
٢٠٠٤	12.8	٢٠١٣	12.9
٢٠٠٥	10.9	٢٠١٤	12.3
٢٠٠٦	11.4	٢٠١٥	12.1
٢٠٠٧	14.6	٢٠١٦	12.0
٢٠٠٨	16.6	٢٠١٧	11.9
٢٠٠٩	16.0	٢٠١٨	11.9
٢٠١٠	14.1	٢٠١٩	11.9
٢٠١١	12.6	٢٠٢٠	11.9
٢٠١٢	12.7		

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث والمعلومات، نشرات إحصائية سنوية متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

ثالثاً: تحليل تطور سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

سعر الصرف هو عبارة عن سعر عملة مقوم بعملة أخرى، أو هو السعر المحلي للعملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يستطيع المقيم في دولة ما شراؤها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في سعر الصرف يمكن توضيح أبرزها على النحو الآتي:

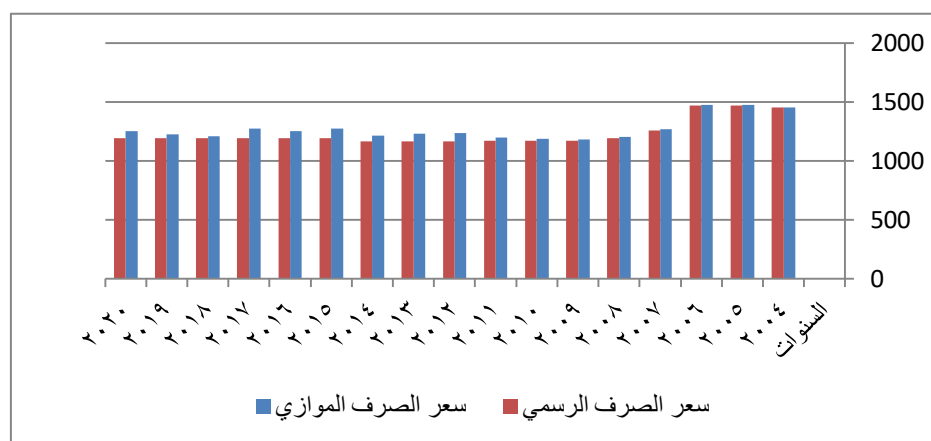
ويمكن ملاحظة تطور سعر الصرف في العراق من خلال الجدول (2) الذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، إذ يلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي ارتفعت قيمته بصورة كبيرة جداً سنة ٢٠٠٤، إذ بلغ (1453) دينار لكل دولار في السوق الموازي و(1453) بحسب السعر الرسمي نتيجة لعملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام، إذ توفر الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة، فضلاً عن تطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور الطفيف عام ٢٠٠٥ ليبلغ (1472) في السوق الموازي و(1469) بحسب السعر الرسمي بسبب التدهور الأمني خلال تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها، ثم عاود سعر صرف الدينار إلى الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) في السوقين الموازي والرسمي للعملة، إذ كان لتطبيق سياسية مزاد العملة دور مهم في استقرار سعر الصرف خلال الأعوام من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، لذا فإن هذه المدة تعد المدة الذهبية للبنك المركزي لما تحقق خلالها من استقرار لسعر الصرف واستقرار اقتصادي، فضلاً عن احتياطي وصل إلى (60) مليار عام ٢٠١١، أما في عام ٢٠١٢ فقد ارتفع سعر الصرف نتيجة لزيادة الطلب على الدولار الأمريكي (٧٤)

في السوق العراقية، والسبب في ذلك العقوبات الأمريكية على إيران وما ترتب عليه من تهريب العملة إلى إيران عن طريق السوق العراقية وكذلك اتساع عمليات غسل الأموال في العراق عن طريق مزاد العملة الأجنبية. أما المدة ما بين (٢٠١٢-٢٠١٦) شهدت استقراراً ملحوظاً في سعر صرف الدينار العراقي في السوقين وإن الاستقرار والتحسين في قيمة الدينار العراقي زاد من ثقة الأفراد نسبياً وضيق من ظاهرة الدولار التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي، ويتضح بأن الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بات يضمحل تدريجياً وأصبح الفارق بينها طفيف جداً خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٠) عدا عامي (٢٠١٦-٢٠١٥) اتسع الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والموازي بنسبة قليلة، والسبب في ذلك تطبيق المادة (٥٠) من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ التي تضمنت تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية الدولار في المزاد بـ (75) مليون دولار يومياً، على الرغم من العمل بهذه المادة لكن البنك المركزي العراقي تخطى عنها خوفاً من اتساع الفارق بين السعرين التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد نهاية عام ٢٠١٤ واحتلال الارهاب لعدة مدن عراقية، أما سنة ٢٠١٧ فقد انخفض سعر الصرف إلى (1274) دينار، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى انعكاس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، بعدها أخذ سعر الصرف بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع، إذ بلغ (1230) دينار في سنة ٢٠٢٠، أما السعر الرسمي للصرف فقد شهد استقراراً في السنوات الأخيرة، إذ بلغ (1190) في سنة ٢٠٢٠، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي وما حققته تلك السياسة من استقرار في معدل سعر الصرف، إذ بدأت تعود الثقة بقيمة الدينار العراقي وقدرته كمخزن للقيمة.

الجدول (3) تطور سعر الصرف في العراق للفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) مليار دينار

السنوات	سعر الصرف الموازي	معدل النمو %	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %
٢٠٠٤	1454	-	1453	---
٢٠٠٥	1473	1.30	1469	1.17
٢٠٠٦	1475	0.13	1467	0.13-
٢٠٠٧	1266	14.16-	1255	14.4-
٢٠٠٨	1203	4.6-	1193	4.9-
٢٠٠٩	1182	1.74-	1173	1.92-
٢٠١٠	1185	0.25	1170	0.25-
٢٠١١	1196	0.92	1170	0
٢٠١٢	1233	3.09	1166	0.34-
٢٠١٣	1232	0.08-	1166	0
٢٠١٤	1214	1.46-	1166	0
٢٠١٥	1274	4.94	1190	2.05
٢٠١٦	1253	1.64-	1190	0
٢٠١٧	1274	1.67	1190	0
٢٠١٨	1210	5.02-	1190	0
٢٠١٩	1225	1.23	1190	0
٢٠٢٠	1250	2.02	1190	0

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث والمعلومات، نشرات إحصائية سنوية.



الشكل (2) تطور أسعار الصرف الموازي والرسمي في الاقتصاد العراقي

رابعاً: القطاع الزراعي:

يُعد من القطاعات الاقتصادية المهمة نظراً لما يمتلكه العراق من موارد طبيعية وبشرية ورأسمالية، ولكن ينقصها التخطيط والتنفيذ في توظيف واستغلال هذه الموارد استغلالاً أمثلًا، إذ يعد الاستثمار وزيادته في هذا القطاع دعم للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

نلاحظ من الجدول (4) إن قيمة الناتج المحلي لهذا القطاع شهدت تقلباً واضحاً بين الانخفاض والارتفاع نتيجة المشاكل المتعددة التي عانى ولازال يعاني منها هذا القطاع وعدم توفر البيئة الملائمة واعتماد هذا القطاع على المياه التي مصدرها الأمطار أو الأنهار التي تعاني من انخفاض منسوبها وقلت هطول الأمطار وانخفاض خصوبة التربة والملوحة، فضلاً عن نقص التخصيصات والدعم المقدم من الدولة لهذا القطاع، كذلك الاعتماد على الأساليب القديمة وعدم استخدام الماكينة الحديثة، إذ بلغت قيمته (3694) مليار دينار سنة ٢٠٠٤ ونسبة مساهمة في الناتج (6.9%)، لتتخفض تدريجياً سنة ٢٠١٨ لتبلغ (4898) مليار دينار وبنسبة مساهمة (1.9%) بسبب اكتفاء السوق بالمنتجات الغذائية المستوردة.

الجدول (4) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) مليار دينار

السنوات	قطاع الزراعة (3)	الأهمية النسبية % (4)	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	قطاع الزراعة (3)	الأهمية النسبية % (4)	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	3694	6.9	53435	٢٠١٤	13129	4.6	267263
٢٠٠٥	5064	6.8	73834	٢٠١٥	8161	4.2	199716
٢٠٠٦	5569	5.8	95988	٢٠١٦	7832	3.9	201870
٢٠٠٧	5494	4.9	118561	٢٠١٧	6598	2.9	227995
٢٠٠٨	6042	3.8	157626	٢٠١٨	4898	1.9	253064
٢٠٠٩	6833	5.2	131346	٢٠١٩	4986	1.7	281485
٢٠١٠	8366	5.1	163065	٢٠٢٠	3498	1.2	201249
٢٠١١	9918	4.6	217927				
٢٠١٢	10485	4.1	256225				
٢٠١٣	13046	4.8	273988				

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

المحور الثالث: تقدير العلاقة بين المتغيرات المستخدمة والقطاع الزراعي في العراق:**- دالة الارتباط الذاتي (ACF) والارتباط الذاتي الجزئي (PACF):**

تبين الشكل (5) معاملات الارتباط الذاتي والجزئي لمتغيرات الدراسة، وتلك المعاملات تبدأ بقيم مرتفعة وتهبط بشكل تدريجي، وهذا يعني أن متغيرات النموذج ساكنة في المستوى باستثناء متغيرات أسعار الفائدة والصرف كانت مرتفعة في بداية الأمر بالمستوى الأصلي، إلا أنها انخفضت تدريجياً، وعند أخذ الفرق الأول لها نجد أن المعاملات تنخفض بسرعة وتتأرجح حول الصفر مما يدل على استقراريتها، ويمكن توضيحها كالآتي:

١. تبين أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لنتائج القطاع الزراعي (LnAG) عند المستوى الأصلي تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة (5%) كما أنها تتميز بالتلاشي وتذبذب معاملات قيم الارتباط القيم عند $(k=1)$ و $(k=2)$ ، إلا أنها تنخفض تدريجياً، وعند أخذ الفرق الأول لها أصبحت ساكنة أيضاً، وهذا ما تشير إليه قيم (AC) إذ تكون منخفضة (0.230) عند الفجوة الأولى $(k=1)$ ، فضلاً عن قيم (AC) تكون عند الفجوة الثانية $(k=3)$ منخفضة (0.27) وهي ضمن حدود الثقة (5%)، وهذا يعني سكون السلسلة الزمنية القطاع الزراعي (LnAG) عند المستوى الأصلي وعند أخذ الفرق الأول لها، أي إنها متكاملة من الرتبة $I(0)$.

Date: 11/19/21 Time: 00:36 Sample: 2004 2020 Included observations: 17						Date: 11/19/21 Time: 00:39 Sample: 2004 2020 Included observations: 16					
عند المستوى الأصلي LnAG(المتغير الزراعي)						عند الفروق الأولى LnAG للقطاع الزراعي					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.735	0.735	10.918	0.001	1		0.230	0.230	1.0189	0.313
2		0.470	-0.15...	15.675	0.000	2		0.074	0.022	1.1323	0.568
3		0.190	-0.21...	16.512	0.001	3		0.279	0.272	2.8629	0.413
4		-0.13...	-0.34...	16.984	0.002	4		-0.15...	-0.30...	3.4028	0.493
5		-0.36...	-0.13...	20.630	0.001	5		-0.03...	0.094	3.4289	0.634
6		-0.55...	-0.25...	29.778	0.000	6		-0.10...	-0.25...	3.7522	0.710
7		-0.53...	0.149	39.103	0.000	7		-0.19...	0.060	5.0173	0.658
8		-0.41...	0.035	45.194	0.000	8		-0.01...	-0.06...	5.0224	0.755
9		-0.33...	-0.25...	49.803	0.000	9		-0.14...	-0.02...	5.8660	0.753
1...		-0.16...	-0.04...	51.067	0.000	1...		-0.21...	-0.22...	8.1590	0.613
1...		0.039	0.099	51.150	0.000	1...		-0.04...	0.053	8.2776	0.688
1...		0.088	-0.31...	51.654	0.000	1...		-0.07...	-0.07...	8.6675	0.731

الشكل (5) معاملات الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة الزمنية للقطاع الزراعي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9).

- التقدير الأولي لنموذج (ARDL) لمتغير القطاع الزراعي:

يبين الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع ناتج القطاع الزراعي (AG)، والمتغيرات المستقلة (التوضيحية) (الإنفاق S) (سعر الفائدة I) (سعر الصرف EX)، إذ يلاحظ من الجدول (6) أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.88) مما يعطي قوة تفسيرية، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (88%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن النسبة الباقية والبالغة (12%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، كما تشير قيمة اختبار (F) والبالغة (8.7) إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل، أما معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2$) فقد بلغ (0.78)، كما أن رتبة النموذج الذي تم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو (1، 1، 1، 4) وفق معايير فترة الإبطاء (٧٧)

المثلى (HQ, BIC, A I C) إذ تم اختيار فترة الإبطاء حسب معيار (A I C) وهي التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار.

الجدول (6) نتائج التقدير الأولي لنموذج ناتج القطاع الزراعي (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnAG(-1)	0.852034	0.190130	4.481317	0.0021
LnEX	-7.026767	12.81398	-0.548367	0.5984
LnEX(-1)	17.45250	12.83257	1.360016	0.2109
LnI	-551.6689	534.4059	-1.032303	0.3321
LnI(-1)	1045.238	481.2575	2.171890	0.0616
LnS	0.072214	0.024401	2.959401	0.0182
LnS(-1)	-0.034186	0.025469	-1.342244	0.2164
C	-21346.89	14992.63	-1.423826	0.1923
R-squared	0.884995	Mean dependent var		7494.938
Adjusted R-squared	0.784366	S.D. dependent var		2882.998
S.E. of regression	1338.760	Akaike info criterion		17.54373
Sum squared resid	14338218	Schwarz criterion		17.93002
Log likelihood	-132.3498	Hannan-Quinn criter.		17.56351
F-statistic	8.794632	Durbin-Watson stat		2.333170
(Prob(F-statistic	0.000000			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي.

وفيما يأتي نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) لاختبار العلاقة التوازني طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل القطاع الزراعي وبين المتغيرات التفسيرية التي تم استخدامها في نموذج التقدير الأولي، تم حساب إحصاءه (F) من خلال اختبار الحدود والجدول (7) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود.

الجدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج النمو الاقتصادي (ARDL) وفق اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	24.65419	5
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	Upper Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9) الإصدار العاشر.

يستدل من الجدول (7) أن قيمة إحصاءه (F) المحتسبة (F-statistic) بلغت (٢٤,٦٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية (١%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم، مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات

التفسيرية نحو المتغير التابع (ناتج القطاع الزراعي)، الأمر الذي يستلزم تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ. كما في الجدول (8).

الجدول (8) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج (ARDL) هيكل الإنتاج القطاع الزراعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnD(EX)	-7.026767	12.813980	-0.548367	0.5984
LnD(I)	-551.668937	534.405887	-1.032303	0.3321
LnD(S)	0.072214	0.024401	2.959401	0.0182
CointEq(-1)	-0.147966	0.190130	-0.778236	٠,٠٠٠٢
Cointeq = AG - (70.4602*EX + 3335.6881*I + 0.2570*S - 144268.705)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnEX	-14000.147918	3563.813100	-3.928418	0.0044
LnI	0.601905	0.335041	1.796513	0.1101
LnS	-447.120459	78.458169	-5.698839	0.0005
C	882184.252045	147152.335283	5.995041	0.0003

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9).

يتبين من الجدول (8) وجود اختلاف في التأثير وهذا سببه عدم فاعلية بعض المتغيرات المستقلة في الأجل القصير والطويل، وهذا ما يؤكد معامل متجه تصحيح الخطأ (-1) CointEq لهذا النموذج البالغ (-0.14) وإن القيمة الاحتمالية (prob.) المصاحبة له هي (0.0002)، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين في هذا المعامل وهما: قيمته السالبة ومعنويته الإحصائية، مما يعني أن (0.14) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي إن ناتج القطاع الزراعي، يتطلب حوالي أقل من سنة ($1 \div 0.14 = 7.14$)، أي ما يقارب سبعة أشهر لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل، أي بمعنى أن المدد السابقة تتحرف عن توازن الأجل الطويل وتُصحح في المدة الحالية (بعدها سرعة تعديل) بنسبة (14%)، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيئاً نسبياً.

ففي الأجل القصير كانت أسعار الفائدة سالبة في تأثيرها في ناتج القطاع الزراعي، وفي الأجل الطويل موجبة في التأثير، وكذلك ارتبط الإنفاق العام بعلاقة طردية مع ناتج القطاع الزراعي في الأجل القصير وسالب في الأجل الطويل، أما أسعار الصرف في الأجل القصير كانت سالبة. وهذا النموذج يوضح العلاقة وفق المنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية من خلال النتائج.

فأسعار الفائدة يشير معامل (i) إلى وجود أثر سلبي لسعر الفائدة على القطاع الزراعي في الأجل القصير، فقد بلغت قيمة المرونة في الأجل القصير (-551.6)، وهذا يعني أن زيادة أسعار الفائدة في العراق بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض ناتج القطاع الزراعي بنسبة (551.6%). مما يعني أن الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي، ورفع كلفته.

وأشار معامل الفائدة في الأجل الطويل إلى العلاقة الطردية، فقد بلغت مرونته (0.60)، مما يعني أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) فإن الناتج الزراعي يرتفع بحدود (60.1%)، وهذا التناقض

يعني أن سعر الفائدة التي كانت تؤخذ على القروض الزراعية لم يكن له تأثير على الناتج الزراعي في العراق، بسبب انحراف القروض الزراعية عن مسارها واتجاهها نحو الإنفاق الاستهلاكي. وبالنسبة لمتغير الإنفاق العام (S) اشترك بعلاقة طردية في الأجل القصير وتوضح قيمته وبالبلغة (0.072) وإن زيادته بنسبة (1%)، تؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بنسبة (72%)، وبلغ في الأجل الطويل (-447.12)، وهذا يعني أن زيادة الإنفاق العام بنسبة (1%) فإن الناتج المحلي الزراعي ينخفض ما نسبته (44712%)، وهذا ما يوافق الاقتصاد النفطي، ويخالف المنطق الاقتصادي، إذ أن ما ينفق على القطاع الزراعي يتجه لشراء السلع الزراعية المستوردة. مما يعني أن الإنفاق العام لم يكن له فاعلية وتأثير في الناتج للقطاع الزراعي.

أما أسعار الصرف فقد بلغت قيمته في التأثير على القطاع الزراعي في الأجل القصير (-7.02) وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بنسبة (1%) فإن الناتج الزراعي ينخفض ما قيمته (702%)، لأن زيادة أسعار الصرف تؤدي إلى انخفاض استيراد السلع الأولية للزراعة في العراق، التي يعتمد عليها في الناتج الزراعي. وهذا ما أكدته ووضحت المرونة في الأجل الطويل، والتي بلغت (-14000.14)، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (1%)، فإن الناتج الزراعي ينخفض (-14000.14%)، ويمثل قيمة كبيرة في الأجل الطويل، وهو ما لا يخالف الواقع في العراق، لأن ما بعد عام ٢٠٠٤ أصبحت أسعار الصرف في تزايد، أي ارتفعت قيمة العملة المحلية، وأدى إلى رفع الطلب الكلي للناتج المستورد وليس للناتج المحلي، مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وساعد على نقل الطلب على سلع وخدمات محددة من الخارج إلى الداخل لينعكس على الناتج المحلي، وبهذا أثبت النموذج عدم فاعلية أسعار الصرف في التأثير الإيجابي وزيادة الناتج الزراعي.

اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH):

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن أنموذج القطاع الزراعي محل البحث لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (1.835961) عند مستوى احتمال (0.1969)، وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر.

الجدول (9) نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) للقطاع الزراعي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.0908	Prob. F(1,19)	0.1969
Obs*R-squared	0.103129	Prob. Chi-Square(1)	0.1732

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

١. وفقاً لمرونة الأجل القصير والطويل فإنه في الأجل القصير كانت أسعار الفائدة سالبة في تأثيرها في ناتج القطاع الزراعي، ورفع كلفة الإنتاج الزراعي، وفي الأجل الطويل موجبة في التأثير، وهذا التناقض يعني أن سعر الفائدة التي كانت تؤخذ على القروض الزراعية لم يكن له تأثير على الناتج الزراعي في العراق، بسبب انحراف القروض الزراعية عن مسارها واتجاهها نحو الإنفاق الاستهلاكي.

٢. بالنسبة لمتغير الإنفاق العام اشترك بعلاقة طردية في الأجل القصير، وعكسية في الأجل الطويل، مما يعني ان الإنفاق العام لم يكن له فاعلية وتأثير في الناتج للقطاع الزراعي، إذ أن ما ينفق على القطاع الزراعي يتجه اشراء السلع الزراعية المستوردة، مما يعني ان الإنفاق العام لم يكن له فاعلية وتأثير في الناتج للقطاع الزراعي.
٣. أما أسعار الصرف فقد بلغت قيمته في التأثير على القطاع الزراعي في الأجل القصير والطويل سالب، لأن زيادة أسعار الصرف تؤدي إلى انخفاض استيراد السلع الأولية للزراعة في العراق، التي يعتمد عليها في الناتج الزراعي وبهذا اثبت النموذج عدم فاعلية أسعار الصرف في التأثير الايجابي وزيادة الناتج الزراعي.

التوصيات:

١. لغرض تطوير الزراعة ضرورة استغلال الفوائض النفطية المتحققة في كل عام وتوجيهها لتطوير النمو الاقتصادي الزراعي، وتزويدها بالمواد الأولية والمعدات.
٢. تحديث طرق التصنيع واستخدام التكنولوجيا القادرة على زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة.
٣. العمل على زيادة الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية، وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية بصورة تعزز من قدرات البلد على التقليل من حجم الاستيرادات من جهة وتنامي فرص التصدير من جهة أخرى ولذلك برفع نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
٤. زيادة إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية وتوفير فرص العمل والوظائف وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية.
٥. إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم مصطفى وآخرون، ٢٠١٤، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٤.
٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤.
٤. الجنابي، طاهر، ١٩٩١، علم المالية والتشريع المالي، الجامعة المستنصرية، بغداد.
٥. حسين، نمارق قاسم، ٢٠١٧، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٦. حمدي، سمير صلاح الدين، ٢٠١٥، المالية العامة، ط١، مكتبة زين الحقوقية للنشر والطباعة والتوزيع.
٧. الداغر، محمود محمد، ٢٠١٨، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، ط١، دار السبيان للطباعة والنشر.
٨. رياض رؤوف عمر وآخرون، ٢٠٠٨، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة و المتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٦.
٩. العمري، هشام محمد، ١٩٨٦، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة عصام للنشر والتوزيع، بغداد.
١٠. القيسي، اعاد حمود، ٢٠١٥، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١١. محمد خالد، ٢٠١٣، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية محاضرات في المالية العامة.
١٢. الوادي، محمود حسين، ٢٠١٠، مبادئ المالية العامة، ط٢، دار المسيرة، عمان، الأردن.
١٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٦.
١٤. يونس، محمود، ٢٠١٣، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، جامعة الاسكندرية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

15. Alimi & Santos, (2014) Ardl Bounds Testing Approach to Cointegration: A Reexamination of Augmented Fisher Hypothesis in An Open Economy, Asian Journal of Economic Modeling, 2(2).
16. Donaldson, Glen, (2005), Volatility forecasts, Trading volume, And the arch Versus Option-Implied Volatility Trade-off, The Journal of Financial Research, Vol. XXVIII, No. 4, P. 519-538.
17. Tinungki, (2019), The analysis of partial autocorrelation function in predicting maximum wind speed, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science 235.